

تمويل وتنفيذ الميزانية البرنامجية للثنائية ٢٠٢٢-٢٠٢٣

الإبلاغ عن أوجه الكفاءة التشغيلية

تقرير لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي إلى جمعية الصحة العالمية الخامسة والسبعين

١- قدّمت الأمانة المعلومات الواردة في التقريرين عن تمويل وتنفيذ الميزانية البرنامجية للثنائية ٢٠٢٢-٢٠٢٣ وعن أوجه الكفاءة التشغيلية. ٢ وأشارت إلى أنه في حين كان مستوى التمويل الإجمالي للميزانية البرنامجية للثنائية ٢٠٢٢-٢٠٢٣ جيداً حتى ٣٠ آذار/ مارس ٢٠٢٢، فإن التحليل المفصل يُظهر مستوى تمويل أدنى للنتائج البرنامجية.

٢- وأحاطت اللجنة علماً بالتقارير وبمستوى التفاصيل الواردة فيها، وأعربت عن تقديرها لزيادة تواتر المعلومات المقدمة من خلال بوابة الميزانية البرنامجية على الإنترنت، التي يجري الآن تحديثها شهرياً. وطرحت في الوقت ذاته تساؤلات حول مستوى التمويل الأدنى لبعض الوظائف الأساسية، ولاسيما المتعلقة بالطوارئ، وأشارت بقلق إلى استمرار المنظمة في الاعتماد بشكل مفرط على المساهمات الطوعية لتغطية ما يزيد على ثلاثة أرباع التمويل.

٣- وأشارت اللجنة إلى تقرير الفريق العامل المعني بالتمويل المستدام، ٣ وعلى الأخص الأثر المحتمل لتوصية الفريق العامل بشأن زيادة الاشتراكات المقدرة على مدار الثنائيات القادمة. غير أنها أشارت إلى ضرورة أن ترى الدول الأعضاء ما تحصل عليه من قيمة مقابل المال، وأن تشهد المزيد من التدابير المتخذة لتحسين المساءلة والشفافية.

٤- ورداً على أسئلة بشأن تخصيص الموارد، قالت الأمانة إن الوضع المعروض في التقرير بشأن تمويل وتنفيذ الميزانية البرنامجية للثنائية ٢٠٢٢-٢٠٢٣ سيتحسن خلال الثنائية مع تسجيل العديد من الاتفاقات على المستوى الأول للمقر الرئيسي وتوزيعها فيما بعد. وأشارت الأمانة إلى أنه رغم (١) أن قدراً أكبر من الأموال المرنة تم تخصيصه للمكاتب الإقليمية مقارنةً بالثنائيات السابقة؛ (٢) أن لجنة تخصيص الموارد قد خصصت ٨٠٪ من التمويل المواضيعي المتاح للمكاتب القطرية والإقليمية، فإن الأمانة لم تستطع تغيير تخصيص المساهمات الطوعية المخصصة بشدة.

١ الوثيقة ج ٥٢/٧٥.

٢ الوثيقة ج ٧/٧٥.

٣ الوثيقة ج ٩/٧٥.

٥- وشكرت الأمانة الدول الأعضاء، وبالأخص تلك التي قدمت المزيد من المساهمات المرنة استناداً إلى اتفاقات طويلة الأمد، وشددت على أنها تواصل العمل على توسيع قاعدة الجهات المانحة للميزانية الرئيسية ورصد البيئة الخارجية لتعبئة الموارد بشكل عام.

٦- وشاطرت اللجنة الأمانة رأيها بأن التمويل المستدام قد يكون إحدى الطرق لمعالجة وضع التمويل غير المتكافئ وجانباً مهماً لتعزيز أوجه الكفاءة - بما يشمل مثلاً إدارة آلاف المنح الصغيرة - والتركيز على المساءلة المالية ونهج القيمة مقابل المال.

٧- ورداً على أسئلة من اللجنة بشأن المنهجية المستخدمة لحساب الوفورات في الكفاءة، أوضحت الأمانة أنها تعمل بالتنسيق مع الفريق العامل لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي تشكل فيه عضواً فاعلاً. وإضافة إلى ذلك، أشارت الأمانة إلى أن الأمم المتحدة لم تصدر بعد تلك المنهجية. وسلطت الضوء كذلك على أن مفهوم القيمة مقابل المال مطبق في جميع المجالات البرمجية، رغم أنه لا يؤدي بالضرورة إلى تقليل النفقات. وقالت إن مكاسب الكفاءة تم توظيفها حتى الآن في نفس المجالات التي تحققت فيها. وأخيراً، فإن انخفاض النفقات الناتج عن الظروف المتغيرة بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) لم تُدرج في التقرير كوفورات ناتجة عن الكفاءة.

التوصية المقدمة إلى جمعية الصحة

٨- أوصت اللجنة، بالنيابة عن المجلس التنفيذي، بأن تحيط جمعية الصحة علماً بالتقريرين الواردين في الوثيقتين ج ٢٧/٧٥ وج ٧/٧٥. واقترحت، في إطار توجيه تنفيذ الأمانة للولايات القائمة والاعتراف بالقيود التي تكتنف نموذج التمويل الحالي للمنظمة، بأن تقوم الأمانة بما يلي:

(أ) مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين توزيع الموارد بين المكاتب الرئيسية والمستويات الثلاثة للمنظمة فضلاً عن الإبلاغ عن هذا التوزيع؛

(ب) تقديم تقرير إلى الدول الأعضاء عن هذه الجهود؛

(ج) توطيد آليات المساءلة القائمة للأموال المتاحة بهذه الطريقة على جميع المستويات.

= = =